الأراضي الفلسطينية

الجدول 1	2019
عدد السكان (بالمليون)	4.9
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	16.4
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	3337
معدل الفقر وفقا لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار)[أ]	23.6
مؤشر جيني[أ]	33.7
الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[ب]	98.9
العمر المُتوقع عند الولادة، سنة[ب]	73.7

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر والبيانات الرسمية.
ملاحظات:
(أ) أحدث قيمة (2016)، على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2011.
(ب) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2017)

بعد أزمة في المالية العامة عام 2019، كان من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد الفلسطيني ببطء في عام 2020. ومع ذلك، يبدو أن تفشي جائحة كورونا يؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي. فالظروف المعيشية صعبة، حيث يعاني ربع قوة العمل من البطالة، ويعيش 24% من الفلسطينيين بأقل من 5.5 دولار في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية في 2011، حتى قبل تفشي الجائحة. ويشكل انخفاض أكبر من المتوقع في المساعدات وانتشار جائحة كورونا مخاطر سلبية كبيرة.

أحدث التطورات

وقد تعثر الزخم الاقتصادي في عام 2019، وتشير البيانات الرسمية الأولية إلى ضعف نمو الناتج المحلي إجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019. على وجه التحديد، كان النمو على أساس ربع سنوي ناقص 3.3% في الربع الأول من عام 2019، يليه نمو سلبي بنسبة 2% في الربع الثاني قبل العودة إلى النمو بنسبة 1% في الربع الثالث. ومن اللافت أن هذا التباطؤ كان مدفوعاً بتراجع معدلات الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار كذلك. وعلى الرغم من أن البيانات الرسمية لم تصدر بعد، فإن الأدلة غير الموثقة تظهر أن الوضع قد ساء في عام 2020 حيث يتسبب تفشي جائحة كورونا في تعطل النشاط الاقتصادي والحياة اليومية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشدة على نمو إجمالي الناتج المحلي.

وقد ظل تضخم أسعار المستهلكين منخفضًا في عام 2019، بما يتماشى مع التطورات في إسرائيل نظرًا للتداول المشترك للشيقل الإسرائيلي الجديد والاعتماد على إسرائيل في الاستيراد. ارتفعت الأسعار بوجه عام بنسبة 1.3% (على أساس سنوي) في ديسمبر كانون الأول 2019 وبلغ متوسط التضخم 1.6% لعام 2019 بأكمله مقارنة بمتوسط عام 2018.

ازداد الضغط على موازنة السلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ ابتداء من مارس/آذار 2019. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد شرعت في أعقاب إصدار قانون في عام 018، في خصم ما يقرب من 12 مليون دولار شهرياً من الإيرادات الضريبية التي تحصلها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية (إيرادات المقاصة). ورداً على ذلك، رفضت السلطة الفلسطينية قبول هذه التحويلات بالكامل خلال الفترة بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول 2019. وبما أن إيرادات المقاصة تشكل 65% من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية و15% من إجمالي الناتج المحلي، فقد أدت خسارتها إلى ضغط حاد على السيولة أثر سلبًا على الاستهلاك العام والخاص. وبدأت السلطة الفلسطينية قبول هذه الإيرادات في سبتمبر أيلول 2019، فخف الضغط على الموازنة مما سمح للسلطة الفلسطينية بتسوية معظم المتأخرات التي تراكمت عليها لموظفيها أثناء تلك المواجهة، ودفع بعض المتأخرات للموردين من القطاع الخاص وكذلك سداد الزيادة في الدين المحلي. ووصلت الاحتياجات التمويلية للسلطة الفلسطينية (العجز قبل المساعدات الخارجية) إلى 1.4 مليار دولار بينما كان حجم المساعدات الخارجية 590 مليون دولار مما خلق فجوة تمويلية بعد المساعدات بنحو 0.8 مليار دولار هي الأكبر منذ سنوات.

على الرغم من اتساع العجز التجاري، يقدر أن عجز الحساب الجاري قد ضاق في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019، بنسبة 10%، إلى 1.4 مليار دولار. بلغ العجز التجاري في السلع والخدمات 4.9 مليار دولار في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2019 – بزيادة 4% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018 نتيجة لزيادة الواردات من إسرائيل – الشريك التجاري الرئيسي للسلطة الفلسطينية. ومازالت الصادرات تواجه عقبات بسبب استمرار القيود المفروضة على التجارة، وظلت منخفضة وراكدة. بلغت التحويلات الجارية 3.5 مليار دولار، بزيادة 11% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018 نتيجة لزيادة في كل من التحويلات الخاصة والرسمية. وعلى الأخص، ارتفعت تعويضات العاملين في الخارج بنسبة 4% لتصل إلى 1.9 مليار دولار نتيجة لزيادة عدد العاملين في إسرائيل.

بلغ معدل البطالة 26.8% في الربع الأول من عام 2019، لكنه تراجع منذ ذلك الحين إلى 24% في الربع الأخير بسبب انتهاء المواجهة حول إيرادات المقاصة. ففي قطاع غزة، بلغت نسبة العاطلين عن العمل 43% في الربع الأخير من عام 2019. وكان الوضع في الضفة الغربية مختلفاً كثيراً، إذ ظل معدل البطالة مستقراً عند نحو 17% خلال الأعوام القليلة الماضية. وقد انخفض إلى 14% في الربع الأخير من عام 2019 نتيجة لزيادة عدد العاملين داخل إسرائيل.

الشكل 1 الأراضي الفلسطينية / معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

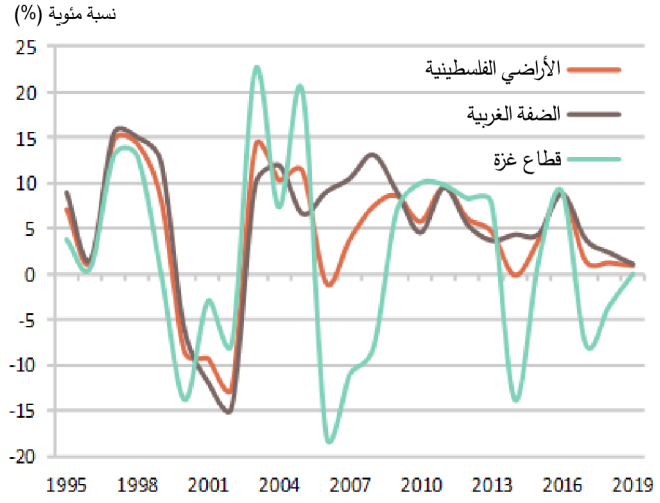

المصادر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل 2 الأراضي الفلسطينية / معدل الفقر عند خط الفقر 5.5 دولار للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة الشرائية في 2011

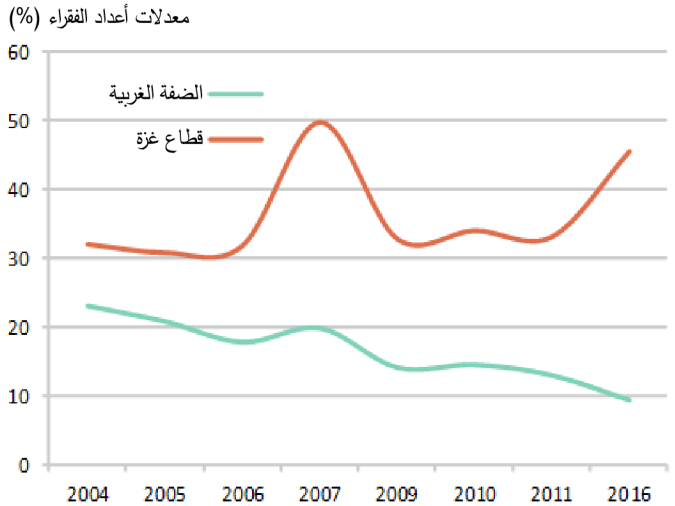

المصادر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الموعد النهائي للمعلومات في مؤشر آفاق الاقتصاد الكلي والفقر كان 20 أبريل نيسان 2020.

ويعيش حوالي 24% من الفلسطينيين تحت خط الفقر الذي بلغ 5.5 دولار للفرد في اليوم في السنة 2017/2016 على أساس تعادل القوة الشرائية عام 2011، أي أعلى بمقدار 2.9 نقطة مئوية مقارنة بما كان عليه الوضع عام 2011. ازدادت الفجوة بين الضفة والقطاع زيادة كبيرة في 2017/2016 حيث كان 46% من السكان يعيشون دون خط الفقر البالغ 5.5 دولار في غزة، مقابل 9% في الضفة. وظلت مستويات المعيشة النقدية في كلتا المنطقتين هشة وفي الضفة الغربية، يتأثر وضع الفقر حتى بالصدمات الصغيرة في نفقات الأسرة، أما في قطاع غزة فإن أي تغير في تدفقات المساعدة الاجتماعية قد يؤثر تأثيرا كبيرا على رفاهة السكان.

الآفاق المستقبلية

تشير التقديرات إلى أن النمو في عام 2019 كان ضعيفًا، حيث وصل إلى 0.9%، مع تعطل النشاط الاقتصادي لمعظم العام بسبب أزمة المالية العامة. والجدير بالذكر أن هذه هي نتيجة تسجيل قطاع غزة الحد الأدنى من النمو الإيجابي بعد الركود الحاد في عام 2018 (-3.5%)، بينما من المتوقع أن يصل النمو في الضفة الغربية في عام 2019 إلى أدنى مستوى خلال السنوات الخمس الماضية (1.1%)، منخفضا من 2.3% في 2018. ومن الآن فصاعدًا، يبدو أن الإجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية منذ أوائل مارس/آذار 2020 لوقف انتشار تفشي جائحة كورونا، على الرغم من فعاليتها في الحد من انتشار الفيروس، يبدو أنها أدت إلى تعطل النشاط الاقتصادي، خاصة في الضفة الغربية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الفلسطيني انكماشا بمقدار 2.5% في عام 2020.

من ناحية المالية العامة، فإن توقعات تحويل إيرادات المقاصة خلال عام 2020 إيجابية للغاية. ومع ذلك، فإن الإنفاق الإضافي من قبل السلطة الفلسطينية للتصدي لجائحة كورونا، والمقدَّر بنحو 120 مليون دولار، سيُرهق الميزانية خاصةً أنه من المتوقع أن يصل تمويل المانحين إلى أدنى مستوياته منذ أكثر من عقد عند 266 مليون دولار. وحتى مع الإجراءات المقررة لتقنين بعض الإنفاق العام، لن تكفي المدخرات لتعويض النفقات الإضافية المرتبطة بجائحة كورونا مما يؤدي إلى فجوة تمويلية (عجز بعد المنح) يتجاوز مليار دولار.

وفي ضوء حالة عدم اليقين السائدة على صعيد السياسات فإن توقعات معدل الفقر غير واردة في هذه الجولة لآفاق الاقتصاد الكلي. بيد أنه مع تراجع تدفقات المعونات، وتفشي جائحة كورونا، والانخفاض المتوقع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والانخفاض المحتمل في التمويل المقدم من المانحين، فمن المتوقع أن تتأثَّر مستويات رفاهة السكان ودخولهم تأثراً سلبياً.

المخاطر والتحديات

ثمة مخاطر سلبية كبيرة تلقي بظلالها على آفاق الأوضاع. إذا لم تتم السيطرة على تفشي فيروس كورونا قريبًا وانتشر إلى غزة، فسيكون تأثيره على النشاط الاقتصادي وسبل العيش شديدًا. في ظل هذا السيناريو، من المتوقع اتخاذ إجراءات صارمة بما في ذلك إغلاق كامل للضفة الغربية وقطاع غزة وحظر على الحركة بين المدن. كما أعلن ممثلو القطاع الخاص عن خطط لخفض الأجور بنسبة 50%. سيكون التأثير الأكبر من خلال قرار بوقف دخول أكثر من 140 ألف عامل فلسطيني إلى إسرائيل، حيث يمثل هؤلاء العمال وأسرهم ثلث الاستهلاك الخاص بالنظر إلى أن متوسط راتبهم أعلى مما هو عليه في الأراضي الفلسطينية. ومن المتوقع أن يكون لانخفاض عدد السياح من آسيا وأوروبا تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي. إن الافتقار إلى أدوات السياسة التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية مثل التحفيز المالي، أو ضخ السيولة، أو الاقتراض الخارجي يمكن أن يترك الاقتصاد معرضًا لمخاطر بالغة وضعيفًا للغاية. وقد اتخذت سلطة النقد الفلسطينية بالفعل بعض القرارات للحد من تأثير تفشي المرض مثل تدابير السماح في سداد الائتمان الممنوح. ومع ذلك، من المتوقع أن يكون التأثير على الطلب والاستهلاك شديدًا، وبالتالي يمكن أن ينكمش الاقتصاد بأكثر من 7% بموجب هذا السيناريو.

الجدول 2 الأراضي الفلسطينية / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

	2017	2018	2019 ق	2020 ت	2021 ت	2022 ت
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	1.4	1.2	0.9	-2.5	2.1	2.4
الاستهلاك الخاص	-1.1	1.1	1.8	-5.5	1.3	1.3
الاستهلاك الحكومي	-13.7	7.3	1.3	5.5	0.7	3.1
إجمالي الاستثمار في رأس المال الثابت	6.9	2.5	2.1	-1.3	4.5	4.2
الصادرات والسلع والخدمات	13.9	2.5	0.8	-0.6	1.2	1.0
الواردات والسلع والخدمات	1.3	4.5	3.0	-3.0	1.1	1.3
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	0.2	1.9	3.8	-2.5	2.2	2.5
الزراعة	-6.0	1.6	0.3	-1.4	1.0	1.1
الصناعة	11.6	2.2	0.7	-2.9	1.6	1.8
الخدمات	-2.2	1.8	5.2	-2.4	2.5	2.8
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	0.0	1.2	1.6	1.4	1.4	1.5
رصيد المعاملات الجارية (% من إجمالي الناتج المحلي)	-9.7	-10.2	-9.9	-7.3	-6.3	-6.0
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)	-1.4	-1.4	-0.8	-0.8	-0.8	-0.8
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-3.2	-2.5	-4.4	-6.1	-3.9	-3.8
الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)	15.8	14.5	17.3	19.6	20.9	20.5
الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)	-2.7	-2.1	-4.0	-5.6	-3.5	-3.4

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظات: ق = تقديرات، ت = توقعات.

الموعد النهائي للمعلومات في مؤشر آفاق الاقتصاد الكلي والفقر كان 20 أبريل نيسان 2020.